التنظيم والتقسيم الإداري لليمن أثناء الحكم العثماني الأول

د.عبدالكريم علي صالح العزيز

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2015

بسم الله الرحمن الرحيم

التنظيم والتقسيم الإداري لليمن أثناء الحكم العثماني الأول 1517-1635

ورقة عمل مقدمة

إلى

(المؤتمر الدولي الأول (اليمن في العهد العثماني الأول 1517-1635)

تنظيم نادي التاريخ الإسلامي جامعة أوشاك تركيا

ومركز الدراسات العثمانية بجامعة تعز اليمن

في الفترة 12-15/مارس /2015 جامعة أوشاك

إعداد الدكتور /عبدالكريم علي صالح العزير

الجمهورية اليمنية

صنعاء

2015/2/18م

ملخص

التنظيم والتقسيم الإداري أثناء الحكم العثماني الأول في اليمن 1517-1635م

يعتبر التنظيم والتقسيم الإداري من أهم المشاكل التي تواجه السلطة الحاكمة في اليمن عبر التاريخ وعلى وجه التحديد منذ قبيل التواجد العثماني الأول وحتى وقتنا الحاضر .

فهي مشكلة عويصة كثيرا أثير الجدل حول الأسلوب الأمثل للتنظيم والتقسيم الإداري لليمن حيث ظهرت العديد من الاتجاهات والتصورات وعلى وجه الخصوص أثناء الحكم العثماني الأول لليمن تضمنت تلك الاتجاهات الأسباب والدوافع لتبني تنظيم وتقسيم أداري جديد وفوائد لكبح الذرائع المنشئة للصراعات والمواجهات القتالية التي حدثت بين الدولة العثمانية وأئمة المذهب الزيدي المنتشر في معظم المناطق الشمالية لليمن .

فقد اعتبر بعض المؤرخين أن الأسلوب الإداري الذي اتبع بولاية اليمن كان أهم ذرائع ذالك الصراع .

لذلك تظهر أهمية هذا البحث كون يسلط الضوء على هذه المشكلة أثناء التواجد العثماني الأول في اليمن وأثارها على الاستقرار السياسي والاجتماعي والعسكري وتتضمن .

Resume on Organization and Administrative Division During the 1st Ottoman rule of Yemen

1517-1635 of the Gregorian Calendar

Organization and Administrative Division are of the most important problems which faced the Ottoman Rule in Yemen throughout Modern History, namely prior to the first Ottoman presence up to date.

It is a difficult problem about which discussions and argumentations sought after the best method for the Organization and Administrative Division of Yemen.

Many trends and visions have occurred namely during the 1st Ottoman rule of Yemen. Those trends and visions included causes and reasons for the adoption of a new administrative division and the benefits of suppression of the arguments that produce conflicts and battles which took place between the Ottoman Rule and the Zaidi Imams which is prevalent in most of Northern Yemen.

Some historians have considered the administrative method implemented in Yemen Velayet was the main impetus for that conflict.

Hence, comes the importance of this research, as it sheds light on this problem during the first Ottoman presence and the impact reflected on political, social and military stability.

بسم الله الرحمن الرحيم

التنظيم والتقسيم الإداري لليمن إثناء الحكم العثماني الأول

1635-1538

الدكتور / عبدالكريم علي صالح العزير

المقدمة

يحتل التنظيم والتقسيم الإداري للدول مكانة خاصة بين العوامل المؤثرة في تكوين الدول من حيث ترتيب وتنظيم التشكيلات الإدارية والعسكرية والأمنية في مختلف الأزمنة قديمها وحديثها ففي كل مرحلة يكون أكثر أهمية من سابقتها

فا الملاحظ انه من العوامل التي تثير الجدل بين الإداريين والسياسيين عبر التاريخ . ونظراً للموقع الاستراتيجي المهم لليمن فان التنظيم والتقسيم الإداري السليم يضل مطلباً أساسيا عبر مراحل التاريخ 0 وكذلك نجد ان اقتراح الوالي محمود باشا لقي استجابة من قبل الباب العالي بالرغم من الأهداف الخفية التي سعى محمود باشا لتحقيقها وعدم حسن استخدم التنظيم والتقسيم الإداري المقترح فبدلاً من كونه عاملا ايجابياً لتحقيق الاستقرار كان عاملاً مثيراً للاضطرابات وبناء على ما ذكر سنحاول في هذا البحث القصير إيضاح الوضع الإداري لولاية اليمن قبل وإثناء الحكم العثماني الأول 1517-1635 بقدر ما تسمح به المادة العلمية وقبل ذلك نستحسن الإشارة إلى ما يلي :-

أولا: أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث كونه يتناول موضوع يكتسب اهتمام واسع ومتجدد لأنة يتضمن ركن أساسي من أركان قيام واستمرار الدول في الماضي والحاضر والمستقبل إذ لا يمكن ان تحقق الدولة الأهداف والغايات المطلوبة منها والمتمثلة بتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني والسياسي وتقديم الخدمات الاجتماعية والتنموية المطلوبة لاستقرار التجمعات السكانية الا بوجود تنظيم وتقسيم إداري يضمن ترتيب وتنظيم التشكيلات العسكرية والمدنية التي تمكن الدولة من بسط نفوذها على كل أجزئها من خلال نظام إداري سوى قائم على أساس توزيع السلطة والاختصاص والمسؤوليات بين تكوينات متعددة موزعة على جميع أجزاء الدولة تمارس فيه اختصاصاتها وسلطاتها وتحمل مسئولياتها

كما تتجلى أهمية هذا البحث بصفة خاصة بأنه يسعى لإظهار أهمية التنظيم والتقسيم الإداري في المجال الاقتصادي والعسكري والاجتماعي والسياسي و مستوى التطبيق العملي له بولاية اليمن قبل الحكم العثماني الأول لليمن 1517-1635 ونوعية الإدارة والتقسيم الإداري في ذلك الوقت وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والأمني ودور السلطات حينذاك في مواجهة الإطماع الاستعمارية.

وإظهار أسلوب التنظيم و التقسيم الإداري الذي أتبعة العثمانيون إثناء حكمهم الأول 1517-1635م والنتائج والآثار التي ظهرت من إتباع ذلك الأسلوب ودور الولاة والموظفين العثمانيين في ولاية اليمن في الالتزام بالنطاق الجغرافي لكل قسم .

كما تبرز أهمية هذا البحث كونه يتناول أهم الاتجاهات التي ظهرت حول التقسيم الإداري لولاية اليمن إلى ولايتين احدهما تسمى ولاية صنعاء والأخرى تسمى ولاية تهامة وحددت المناطق التي تتبع كل ولاية.

كما تظهر أهمية البحث كونه يبين دوافع تلك الاتجاهات والآثار الايجابية والسلبية لتطبيق تلك الاتجاهات والأسباب التي أدت للتراجع عن تطبيق تلك الأساليب والعودة للأسلوب الذي اتبع في بداية الحكم العثماني الأول .

ثانياً: أهداف البحث

1. إظهار الوضع الإداري وأسلوب إدارة اليمن قبل الحكم العثماني وكيف كانت أوضاع أقسام اليمن المختلفة .
2. تسليط الضوء على التنظيم والتقسيم الإداري لولاية اليمن خلال الحكم العثماني الأول 1517-1635م .
3. توضيح الآراء والاتجاهات حول الأسلوب الأمثل للتقسيم الإداري ومبرراتها وفوائدها من وجهات النظر المختلفة .
4. التعرف على الواقع العملي والتطبيق الفعلي للتنظيم و التقسيم الإداري خلال الحكم العثماني الأول لليمن 1517-1635م والتراجع عنه فيما بعد .
5. التعرف على الدوافع الحقيقية لمقترح تقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين .

ثالثاً :المشكلة والحاجة للبحث

تناولت العديد من الدراسات والندوات والمؤتمرات المتعلقة باليمن إثناء الحكم العثماني الأول المسائل المتعلقة بالإحداث والتطورات العسكرية والسياسية وايجابيات الحكم العثماني الأول التي تمثلت بالوقوف إمام إطماع البرتغاليين في الجزيرة العربية وحماية الحرمين الشريفين ومحاولة تحقيق الاستقرار بولاية اليمن التي كانت تشهد اضطرابات وحروب داخلية ألا ان تلك الندوات والدراسات والمؤتمرات الدولية والإقليمية لم تتناول التنظيم والتقسيم الإداري لولاية اليمن خلال تلك الفترة برغم وجود إشارات مقتظبه في كتب التاريخ لمقترحات مقدمة من بعض الولاة لتقسيم اليمن ولايتين ولاية صنعاء وما جاورها و ولاية زبيد وما جاورها وبما ان هذا الجانب لم ينال حقه من الدراسة والتحليل فسنحاول بقدر ما تيسر لنا من المراجع تناوله بنوع من الإيضاح وعلى وجه الخصوص الأسلوب الإداري الذي اتبع في تلك المرحلة على أمل ان يتم التصدي له بتفصيلات أكثر في المستقبل إنشاء الله .

رابعاً: حدود البحث

تناول البحث متغيرات التنظيم والتقسيم الإداري لولاية اليمن إثناء الحكم العثماني الأول في الفترة الزمنية السابقة واللاحقة للتواجد العثماني الذي بداء من عام 1512-1635م

خامساً: منهج البحث

اتبع الباحث الأسلوب الاستقرائي الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات المتوفره بهدف الوصول إلى تكوين فكرة عن التنظيم والتقسيم الإداري لولاية اليمن أثناء الحكم العثماني الأول وتقويم مدى فاعليته في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني وتم الرجوع في ذلك إلى أهم المراجع العربية والتركية التي أشارت إلى موضوع البحث.

سادسا :خطة البحث

سيتم تناول هذا البحث بصورة مختصرة في المحاور الخمسة التالية:

المحور الأول: طبيعة وأهمية التنظيم والتقسيم الإداري .

المحور الثاني: التنظيم الإداري بولاية اليمن قبل الحكم العثماني الأول 1512.

المحور الثالث: اتجاهات ومقترحات التنظيم والتقسيم الإداري إثناء الحكم العثماني الأول 1517-1635.

المحور الرابع: التنظيم والتقسيم الإداري الذي استمر العمل به .

المحور الخامس: أسلوب أدارة اليمن إثناء الحكم العثماني الأول 1517-1635م

المحور الأول - طبيعة وأهمية التنظيم والتقسيم الإداري

طبيعة التنظيم والتقسيم الإداري انه من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير في كل المجتمعات عبر التاريخ قديمة وحديثة باعتباره ركن مهما لوجود إدارة سوية قادرة على تحقيق الرخاء والاستقرار للمجتمع يضمن للدولة تحقيق أهدافها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية .

و تظهر طبيعة التنظيم والتقسيم الإداري من الناحية الإستراتيجية لولاية اليمن إثناء الحكم العثماني الأول بما يتمتع بة من موقع مهم يطل على بحرين البحر الأحمر والبحر العربي ويتحكم بمضيق باب المندب وخليج عدن التي تمر فيها طريق التجاره البحريه منذ القدم وحتى وقتنا الحاضر وكذلك الطريق البري التي كانت تمر بها قوافل تجارة البحورو تربط شرق العالم بغربه[1] .

ولطبيعية الموقع الاستراتيجي هذه ظلت اليمن تحظى باهتمام دولي كبير سعت معظم الإمبراطوريات والدول والديانات من عهد الرومان وحتى وقتنا الحاضر بان يكون لها موطئ قدم في هذا الموقع المهم من العالم بحيث يمكننا الجزم ان الأوضاع الصعبة والاضطرابات التي حصلت وتحصل ألان في اليمن الدافع لها المواقع الاستراتيجي المهم[2] الذي دفع العثمانيين إثناء حكمهم الأول لليمن 1517- 164 حث العديد من الولاة الذين تم تعينهم بولاية اليمن العمل علي إيجاد تنظيم وتقسيم إداري يحافظ على الموقع الاستراتيجي ويضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني والسيطرة الكاملة على جميع مناطق الولاية[3].

كما تتضح طبيعة التنظيم والتقسيم الإداري من الناحية العسكرية لأنه يتيح المجال للقائمين على إدارة الولاية توزيع القوة العسكرية الموجودة بالولاية على التقسيمات الإدارية توزيعاً سليماً بحيث يسهل إدارتها والإشراف المباشر على إعمالها لتحقيق السيطرة التامة وتوفير العدة والعتاد لها بيسر وسهولة بحيث يتم توزيع الموارد المالية المتوفرة في كل إقليم من أقاليم الولاية بحسب الاحتياج من خلال

تخصيص نسبة من الموارد المالية للأقاليم ألمتحصله منه والبقية الزائدة علي الإقليم تحول للإقليم المجاور له اذا لم تغطي موارده نفقاته

وبذلك تتقاطع الأهمية الاقتصادية للتنظيم والتقسيم الإداري مع الأهمية العسكرية من حيث معرفة حجم الموارد المالية ومدى قدرتها على مواجهة النفقات اللازمة للتشكيلات العسكرية والمدنية في كل الأقاليم نظرا لصعوبة المواصلات في تلك المرحلة فقد كان يعتمد على ما يتم تحصيله من الموارد المحلية لمواجهة التكاليف اللازمة للإنفاق على التشكيلات العسكرية والمدنية لان الدعم المركزي كان صعباً ومكلفاً بسبب الأوضاع الأمنية فقد أشار العديد من المؤرخين ان الولاية شهدت اضطرابات واسعة خلال الحكم العثماني الأول لليمن1517-1635 نتيجة لإسراف الولاة في جباية الأموال الزائدة على الواجبات الشرعية المتمثلة في ذلك الوقت بالزكاة على المزروعات والحيوانات والمنتوجات الأخرى بل أنهم كانوا في بعض الأحيان حينما يتم تغيير الولاة يأتي الوالي الجديد ويفرض واجبات جديدة وأحيانا كان يتم التداخل بين متحصلي الخراج والرسوم فيحملون المواطنين أكثر من طاقتهم فسبب ذلك سخط المواطنين وفرارهم من مناطقهم إلى مناطق أخرى ادء ذلك إلى ان ألائمه شرف الدين وابنه المطهر استغلا هذه التجاوزات سياسياً لدفع المواطنين وتحريضهم على مقاومة العثمانيين[4] .

المحور الثاني -التنظيم الإداري بولاية اليمن قبل الحكم العثماني الأول 1517 -1635م

كانت اليمن قبل التواجد العثماني الأول 1517 في حالة اضطراب سياسي وإداري كبير تعاظمت الاضطرابات ابتدأ من عام 1513 حينما وصلت إلى شواطئ عدن حملة برتغالية مكونة من عشرين سفينة وستمائة هندي وإلف وسبعمائة جندي برتغالي وبدوا بالهجوم على عدن في 16 محرم 24 مارس 1513م واستولوا على البضائع التي كانت في السفن الراسية في الميناء ولم يظهر والي عدن مرجان اي مقاومة لعدم وجود قوة بحرية للطاهريين قادرة على مواجهة البرتغاليين شجع ذلك البرتغاليون لإنزال الجنود الى البر ولان السلطان عامر بن داود كان مشغولا في الاضطرابات الداخلية التي نشبت بينة وبين أولاد عمة على السلطة من جهة وبينة وبين الأئمة شرف الدين وابنة المطهر من جهة ثانية فقد شعر المواطنين اليمنيين من سكان عدن بأهمية دفاعهم عن مدينتهم ودارت معركة كبيرة بينهم وبين البرتغاليون حول أسوار عدن استبسل أهالي عدن في الدفاع عن أرضهم ومدينتهم واجبروا البرتغاليون على الانسحاب بالسفن والتوجه إلى باب المندب والبجر الأحمر واحتلال جزيرة كمران إلى ان تمكن اليمنيون بالتعاون مع المماليك الذي كان لهم نفوذ في صنعاء وأجزاء من تهامة في مواجهة البرتغاليون وصدهم ومنعم من مد نفوذهم إلى البر في هذه الفترة كانت اليمن مقسمة أربعة أقسام إدارية على النحو التالي[5]

القسم الأول

ويظم المنطقة التي كانت خاضعة للسلطان عامر بن داود الظاهري وتظم المناطق الساحلية تهامة والمخاء والمنطقة الجنوبية تعز وعدن وأبين والمنطقة الوسطى من صنعاء وذمار إلى يافع والمقرانة عاصمة الدولة الطاهرية في هذه المنطقة تم إسناد إدارة المناطق لولاة وعمال يتم تعيينهم من قبل عامر بن داود الطاهري استغل هؤلاء الولاة والعمال الصلاحيات المخولة لهم من قبل السلطان عامر بن داود الطاهري فاستبدوا وظلموا المواطنين في المنطقة الساحلية تهامة وما جاورها[6] وفرضوا عليهم دفع إتاوات وتكاليف ثقيلة أثارت سخط المواطنين في هذه المناطق في هذه الإثناء كان المماليك قد وصلوا إلى السواحل الغربية لليمن يقوة عسكرية بقيادة حسين الكردي ولما كان ولاه المناطق التهامية على علم

بالخلاف القائم بين المماليك وعامر بن داود فقدا عمد والي اللحية وزبيد والزبدية شرف دريب وجميع العمال الطاهرين عندما وصل المماليك إلى السواحل التهامية وأعلنوا ولائهم لحسين الكردي الذي تمكن من مد نفوذه إلى المناطق الداخلية ولان سكان المناطق الساحلية هم ايضا قد لا قو الأمرين من العمال والموظفين التابعين للطاهرين فقد عمدوا أيضا إلى الدس بالموظفين الطاهريين لدى المماليك فتم التنكيل بالموظفين وعزلهم من وظائفهم وإحلال بدلا عنهم من المماليك الذين تمكنوا من السيطرة على المناطق من تهامة إلى صنعاء[7] .

القسم الثاني

المنطقة الخاضعة لإدارة الإمام شرف الدين ابن يحيى الذي اتخذ من حجة عاصمة لإدارة المنطقة المسيطر عليها وتظم حجة وصعده وعمران والاهنوم والجوف وإثناء وصول حسين الكردي مع الحملة المملوكية إلى الشواطئ الغربية لليمن استغلت بعض العناصر اليمنية وعلى رئسهم الإمام شرف الدين ابن يحيى العداء القائم بين المماليك والسلطان عامر بن داود الطاهري لتحقيق مصالحهم بالقضاء على السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري فتقاطعت مصالح شرف الدين مع مصالح المماليك بقيادة حسين الكردي في القضاء على السلطان عامر عبد الوهاب الظاهري[8] .

القسم الثالث

المنطقة الخاضعة لإدارة الإشراف التي اتخذت من جيزان مقر لها وبدأت بالتقرب من المماليك في مصر وعند وصولهم إلى قرب السواحل اليمنية بداء الإشراف بالتواصل مع حسين الكردي قائد القوة المملوكية القادمة من مصر سعيا للتخلص من تبعيتهم للسلطان عامر داود والتحرر من دفع الخراج الذي كان مرتفعاً واشتركوا مع المماليك وبعض الساخطين من أهالي تهامة الذين لاقوا البطش والتنكيل من قبل شرف الدين بن احمد دريب أبان الوجود الطاهري في تهامة وتمكنوا من القضاء على نفوذ الطاهريين بتهامة [9] .

القسم الرابع

كان خاضعاً للمماليك بعد ان تمكنوا من بسط نفوذهم على مناطق واسعة من تهامة وما جاورها شرقاً حتى وصلوا إلى صنعاء مارسوا إثناء إدارتهم لصنعاء وما جاورها وتهامة وما جاورها بقيادة حسين الكردي العديد من التصرفات الخطاء وبطشوا وسلبوا ونهبوا وصادروا الكثير من أموال الأهالي والتجار واتخذوا من زبيد عاصمة لهم[10] وواصل حسين الكردي قيادة الحملة المملوكية واتجه إلى المخاء وخليج عدن بهدف الاستيلاء على عدن إلا انه فشل نتيجة المقاومة العنيفة التي أظهروها أهالي عدن ثم عادوا مرة أخرى وفشلوا ادا الفشل هذا إلي توقف المماليك وعدم ذهابهم إلى الهند لنصرة المسلمين هنالك واستقر حكمهم لتهامة حتى وصل العثمانيون إلى مصر عام 1517 باستيلاء السلطان سليم الأول على مصر حينها أعلن الاسكندر المخضرم وشريف مكة ولائهم للسلطان سليم الأول[11] .

مما سبق يتضح ان أوضاع اليمن الإدارية خلال تلك الفترة كانت غير مستقرة نتيجة لتقاسم إدارة اليمن أربع كيانات تتنافس فيما بينها على الاستحواذ الكامل على اليمن[12] .

المحور الثالث : اتجاهات ومقترحات التنظيم والتقسيم الإداري إثناء الحكم العثماني الأول لليمن 1538-1635

في عام 945/ 1538 وصلت الحملة العسكرية بقيادة سليمان باشا الخادم واستولت على عدن في 7ربيع الأول 1538/ 945 من نفس العام وقبل وصول سليمان باشا إلى عدن كان قد بعث رسول إلى حاكم عدن عامر بن داود الطاهري وحاكم الشحر بدر ابن عبدالله الكثيري الملقب بالطويرق يدعوهم لطاعة الدولة العثمانية وتقديم الدعم للقوة العثمانية التي ستصل إليهم[13] فاستجاب بدر عبدالله الكثيري الملقب الطويرق على الفور وقدم الدعم والتمويل للحملة عند وصولها إلى الشحر فكان أكثر تفه. ومصداقية من عامر الطاهري الذي تأخر في الاستجابة لطلب سليمان باشا الخادم واستقبل الحملة بنوع من الفتور ولما وصل سليمان الخادم الى عدن قام بقتل عامر الطاهري[14].

وبعد عودة سليمان باشا من الهند في 8 شوال سنه 945 حينما لم يحالفه الحظ في الانتصار على البرتغاليين الذين قصدهم لإنقاذ المسلمين من شدة وطأتهم وبطشهم وظلمهم توقف بالمخاء على باب المندب بولاية اليمن وبداء ببسط نفوذ الدولة العثمانية وتعيين أشخاص من أعوانه ومن والاه لإدارة المناطق التهامية التي يسيطر عليها وتم تعيين مصطفى بك الذي كان نائب غزة لإدارة زبيد وما جاورها في المنطقة التهامية[15] وكتب للإمام شرف الدين الذي كان يدير المنطقة الجبلية الشمالية ومقيم بحجة لملاقاته للتشاور حول تمكينه من إدارة المنطقة الجبلية المسيطر عليها باسم السلطان سليمان القانوني ولكن شرف الدين لم يثق بسليمان باشا الخادم فرد بعدم استطاعته اللقاء بسليمان باشا الخادم وأنة مطيع للدولة العثمانية بقيادة السلطان سليمان القانوني وسيقوم بإرسال الخراج والهدايا اللازمة للسلطان أو من يمثله بولاية اليمن واعتبر من ذلك الوقت حاكماً للمنطقة الجبلية باسم الدولة العثمانية[16]

وكان القائد سليمان باشا الخادم من دفع بالدولة العثمانية للسيطرة على اليمن بعد عودته من الهند وقتلة للسلطان عامر بن داود الطاهري عام 1538 بحجة ان عامر ابن داود الطاهري عقد اتفاق تحالف مع البرتغاليين قيل أنها كذبة سربها الإمام يحيى شرف الدين إلى سليمان باشا انتقاماً من السلطان الطاهري الذي تمكن من الاستيلاء على أجزاء كبيرة من المناطق الشمالية التي كان يسيطر عليها الإمام شرف الدين[17].

وكان من ضمن التشويقات التي ساقها سليمان باشا الخادم للباب العالي بعد عودته من اليمن ووضع بهرم باشا حاكما لعدن ومصطفى بك نائب (غزة) حاكما لزبيد بان اليمن بلد بلا حاكم فهي مقاطعة خالية من الحكام لن يكون احتلالها ممكنا فحسب بل سهل وعندما تتم السيطر عليها ستكون جوهرة ثمينة ستصبح سيدة الهند ترسل كميات من الذهب والمجوهرات الثمينة إلى اسطنبول.

وبناء على ذلك أرسلت الدولة العثمانية ما بين عام 1538-1547م ثمانون إلف جندي قال عن هذه القوة احمد حلبي دفتر دار مصر خلال تلك الفترة ما رئينا مسكبا مثل اليمن لعساكرنا كلما جهزنا إليها عسكراً ذابت كما يذوب الملح ولا يعود منهم الاالفرد النادر[18].

وخلال وجود سليمان باشا بولاية اليمن وحتى وصول مصطفى بك كانت اليمن مقسمة ثلاث مناطق إدارية كما يلي :-

المنطقة الأولى

تهامة تبدءا من المخاء جنوباً وحتى منفذ عسير شمالاً في هذه الفترة تعدد الولاة العثمانيون على هذه المنطقة ابتداء من مصطفى بك الأنف الذكر وحتى تعيين محمود باشا في شهر صفر سنه 968 وقد حدث خلال هذه الفترة إحداث و اضطرابات واسعة وشهدت عدم تفاهم بين الولاة العثمانيين وبين الأهالي في المنطقة التهامية[19].

وكذلك عند محاولة ولاة منطقة زبيد التوسع إلى تعز وعدن في الجنوب وصنعاء وصعده في الشمال اشتدت الاضطرابات وسقطت مناطق كثيرة بيد الإمام شرف الدين مما جعل الإدارة العثمانية في هذه الفترة محصورة بالمنطقة التهامية وعصمتها زبيد[20]

وفي عام 1547 أرسل العثمانيون اويس باشا وأقام في زبيد لان المنطقة الجبلية كانت تحت حكم الإمام يحيى شرف الدين الذي اختار ابنه علي لولاية العهد متجاوزاً ابنه الأكبر المطهر الذي أغاضة وألمه هذا الإجراء فحز في نفسه وغضب عضباً شديداً دفعة للاتصال باويس باشا واتفق معه على التعاون للسيطرة على المرتفعات الجبلية التي تحت سيطرة والدة يحيى شرف الدين والمنطقة التي كانت تحت سيطرة ال طاهر في تعز ورداع وعدن وكونوا قوة مشتركة من القوة التابعة لا ويس باشا والمطهر بن يحيى شرف الدين بهذه القوة تمكنوا من الاستيلاء على تعز وعدن واتجهت نحو صنعاء شمالا والتي تحت سيطرة الإشراف بإقليم عسير وكذلك المناطق التي تحت سيطرة الإمام شرف الدين في صنعاء وما جاورها .

في عام 1547م إعطاء العثمانيون المطهر لقب بك واعترفوا به إمام على عمران وما جورها ويكون مركز إقامته مدينة ثلاء و يلتزم بدفع خراجها للسلطات العثمانية[21]

وعندما توجه اويس باشا إلى زبيد في عام 1547م انتهز المطهر الفرصة ودخل صنعاء وفي نفس الفترة استولى سليمان البدوي من قبائل ابين على عدن فتم إرسال ا زد مر باشا لاستعادة صنعاء وتم له ذالك وانسحب المطهر إلى عمران.

وفي عام 1548م تعين محمود باشا الذي قيل عنه انه كان قاسيا وظالما فاثأر بقسوته حفيظة اليمنيين وحصل بينه وبين اليمنيين حروب في مناطق متعددة[22].

المنطقة الثانية

كانت خاضعة لإدارة الإمام شرف الدين وتظم حجة صعده وشمال صنعاء والجوف ومأرب وإثناء إدارة الإمام شرف الدين للمنطقة الجبلية الشمالية هذه كانت الحروب قائمة بينة وبين الطاهريين الحاكمين لجزاء من منطقة تهامة وتعز وعدن وما جاورها من جهة وبين العثمانيين الحاكمين لمنطقة الجزء الغربي من تهامة من جهة ثانية وفي هذه الفترة حدث صراع بين الإمام شرف الدين وابنه المطهر الذي يعد اكبر أخونة سنا وأدهاهم حيلة ومكراً بسبب إقامة ولاية العهد لعلي الابن الأصغر لشرف الدين بحجة عدم توافر شروط الإمامة بمطهر وفقاً للمذهب الزيدي لوجود جملة من العوائق احدها انه يعاني من التشوه في القدم وما نسب إليه من الطيش وعدم الاستقامة فكانت هذه الأسباب دافع لمطهر شرف الدين ان يعمل على تقليص نفوذ والدة في المنطقة الخاضعة لإدارته إلى ان أصبح المطهر هو صاحب النفوذ والسيطرة على معظم المناطق الجبلية الشمالية بالتعاون مع العثمانيين الذين دعموه نكاية بأبية وعندما اشتد عودة وتوسع نفوذه بالتفاف سكان المناطق الجبلية حوله حينذاك تحول من صديق وموالي للعثمانيين إلى مقاوم لمد

نفوذهم في المنطقة الجبلية حتى تعيين محمود باشا والي لليمن في (شهر صفر 968) وتمكن من مد نفوذه إلى المنطقة الجبلية والشرقية التي كانت خاضعة لإدارة الطاهريين والمناطق الجبلية الشمالية الخاضعة لإدارة المطهر شرف الدين[23] .

المنطقة الثالثة الجنوبية والشرقية

هذه المنطقة كانت خاضعة في هذه الفترة للطاهريين ما عدا عدن التي كانت خاضعة للإدارة العثمانية إلا انه عندما توجه ازدمر باشا من زبيد إلى صنعاء مع جميع عساكره اضطربت تهامة حيث استولى عليها من جديد جماعة حسين البهلون وعلى حين غفلة وثب على عدن شخص من عرب المنطقة الجنوبية من أعوان الطاهريين واسمه علي ابن سليمان البدوي من المقيمين بوادي ابين وطرد العثمانيين واستمر البدوي حاكماً لعدن إلى ان دخل فرهارد باشا مع عسكرة عدن وقضوا على سليمان البدوي بعد عزل محمود باشا من ولاية اليمن في هذه الإثناء كانت ولاية اليمن جميعها تحت الإدارة العثمانية[24].

وفي رجب سنه 972 هـ تم تعيين رضوان مصطفى باشا والي لولاية اليمن ووصل إليه الأمر السلطاني وهو سنجاق في غزة الزمة بالتوجه إلى ولاية اليمن وعلى الفور توجة إلى اليمن بعد أداءه لفريضة الحج في نفس العام ولما وصل إلى ولاية اليمن واستقر بعاصمة الولاية صنعاء بداء عملة بتتبع أحوال محمود باشا[25] للوقوف على عثراته وتقصيره في أداء وظيفته وإظهار تجاوزاته ولما فطن محمود باشا بان رضوان باشا يعرض للباب العالي بتقصيره وتجاوزاته فما كان من محمود باشا إلا ان سعى لإحباط مخططات رضوان باشا من خلال شرحه لأهمية ولاية اليمن وإنها ولاية واسعة وان اتساع مساحتها الجغرافية كانت احد العوامل المساعدة لانتشار العصيان بمختلف مناطق الولاية وان هذه المساحة الكبيرة تحتاج إلى إعادة تنظيم إدارتها بان تقسم إلى ولايتين وعند ذاك تستطيع القوة العثمانية ضبطها وتظهر هيبة الدولة في عيون الخارجين عليها واستمر يحسن هذا الرأي لأركان الدولة من خلال الرسائل والمشافهة المتكررة إليهم وكان ذلك موافق لرغبات أركان الدولة العثمانية في الباب العالي وبعد تمكنه من إقناعهم . تقرر العمل بمقترح محمود باشا لأنه في ذلك الحين كان موافقاً للاتجاه السائد في الباب العالي بتوسيع التقسيمات الإدارية وزيادة المناصب كما فعلوا في تنظيم وتقسيم السلطة القضائية

وفي تلك الفترة أي في عام 973 استقر الرأي في الباب العالي بإعادة التنظيم والتقسيم الإداري لولاية اليمن إلى قسمين يعين لكل قسم والي وذلك على النحو التالي[26] :

القسم الأول إقليم تهامة: ولاية زبيد

وفقاً لهذا التقسيم كان قسم تهامة الذي يظم المنطقة التهامية على الساحل الغربي لولاية اليمن المشرف على البحر الأحمر يبدأ من المخاء جنوباً وعدن وحضرموت الشحر شرقاً وفي بعض السنوات يتم ضم تعز وجبلة و اب إلى إقليم تهامة فكان هذا القسم كثير الموارد لان اغلب مناطقه زراعية وفيه يتم التوسع في تربية الماشية وكان ينظر إليه بأنه القسم الغني بولاية اليمن وتم تعيين مراد باشا والي لهذا القسم وهو ما لم يتوافق مع رغبات رضوان مصطفى باشا فسعى لفصل منطقة من تعز ومنطقة جبلة واب عن هذا القسم الا ان الغلبة استمرت لضم هذه المناطق لإقليم تهامة لأنه كان يلاقي دعم كبير من قبل محمود باشا الذي كان والياً لمصر والية كانت تصل تقارير رضوان باشا الخاصة بشرح ظروف ولاية صنعاء ونقص مواردها المالية وزيادة نفقاتها لأنها كانت تشهد اضطرابات دائمة فيقوم محمود باشا بإخفائها وعدم توصيلها إلى الباب العالي فكان ذلك من أهم الأسباب التي أدت لفشل رضوان باشا في إدارة ولاية صنعاء.

القسم الثاني إقليم صنعاء (ولاية صنعاء)

كان هذا الإقليم يظم المنطقة الجبلية كاملة صنعاء وما جاورها شرقا حتى جبال يا فع والمناطق التي كانت تحت إدارة الطاهرين قبل بسط نفوذالإدارة العثمانية عليها منها جبن ورداع ومراد ومأرب والجوف وصعده وشمال صنعاء وجبال حجة وهذا الإقليم كان اغلب مناطقه زراعية وفيه يتم تربية الأغنام الا انه كان لا ينظر إليه بأنه إقليم غني بالموارد كما كان ينظر إلى إقليم تهامة وخاصة بعد ان ضم إليه منطقة جبلة واب وما جاورها وتم تعيين رضوان باشا والي هذا التقليم الذي كان ينظر إلى إقليم صنعاء بانه فقير ولا يتمتع بالموارد العينيه والنقديه فسعى لفصل جبلة واب وضمها إلى إقليم صنعاء ولاكنه فشل 0 وفي هذا التقسيم شعر رضوان مصطفى باشا بان ذلك من تدبير محمود باشا الذي سعى الى هذا التقسيم كرده فعل لما قام به رضوان باشا من تتبع عثرات وتجاوزات محمود بااشا فنا كد لرضوان باشا ان مراد باشا هوا من ابلغ مجمود باشا فكان ذلك من أهم أسباب الخلاف الذي استمر بين رضوان باشا ومراد باشا حليف محمود باشا وانعدام التفاهم والتعاون بينهم بعد ان تم تقسيم الحاميات العسكرية فسمين فسم يتبع إقليم رضوان باشا وقسم يتبع إقليم مراد باشا نتج عن هذا التقسيم للتشكيلات العسكرية ضعف أدائها وقلة الأموال اللازمة للنفقات عليها وعلى التشكيلات العسكرية والمدنية في الولايتين فتضاعفت الواجبات والتكاليف المالية على المواطنين فأثقل عليهم وأفقرهم نتج عن ذلك سخط المواطنين على الولاة والموظفين العثمانيين. وحدث صراع بين المواطنين والموظفين العثمانيين حتى وصل الأمر إلى الاعتداء على موظفي الدولة العثمانية وتفرق المواطنون المطيعون للدولة العثمانية.

وعندما عرف المواطنون في الولايتين التنافس القائم بين رضوان باشا ومراد باشا كان البعض من رعايا الإقليم الخاضع لإدارة رضوان باشا يلجا إلى مراد باشا ويشكو ظلم رضوان باشا وكذلك كان البعض من رعايا مراد باشا يلجا إلى رضوان باشا ويشكو ظلم مراد باشا .

استخدم المواطنون هذا الأسلوب الذي عمق الخلاف بين الواليين وعمل كل منهم على تخفيف الأعباء المالية المفروضة على المواطنين ادى ذلك إلى نقص الموارد المالية للولايتين بحيث أصبحت غير قادرة على تغطية مرتبات العساكر والموظفين فسأت أحوالعساكر مما إلجائهم لسلب المواطنين من غير وجه حق فدب السخط بين المواطنين فتدافعوا لرفع الظلم وانتشر العصيان في جميع مناطق ولاية اليمن نتيجة لإسراف الولاة في جباية الامول فتهياء المجال للمطهر شرف الدين عام 975 واستولى على جميع مناطق إقليم صنعاء بعد عزل رضوان باشا عام 974 وتعيين حسن باشا فصارت ولاية صنعاء خالية من العثمانيين الذين تجمعوا إلى ولاية زبيد وتهامة.

وهنا يتضح ان محمود باشا كان العقل المدبر لتقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين والذي كان هدفه الخفي إظهار دور رضوان باشا بدور العاجز عن إدارة أمور الولاية 0 وبتعيين مراد باشا والياً لولاية تهامة الغنية والهادئة يكون بذلك قد حقق محمود باشا أمرين .

الأمر الأول

تجريد رضوان باشا من أهم وسيلة تمكنه من بسط نفوذه على الولاية المكلف بإدارتها وهي الموارد المالية التي يتم جبايتها من المناطق التي تتكون منها الولاية التهامية كونها مناطق غنية بالموارد المالية المختلفة المتمثلة بما يتم جبايته من المزروعات وزكاة الحيوانات نظرا لخصوبة مناطقها بينما المناطق

الجبلية والتي تتكون منها ولاية صنعاء المحددة لإدارة رضوان باشا منطقة محدودة الموارد لان معظمها جافة ومنحدرات جبلية مواردها ضعيفة تبعا لضعف الزراعة وتربية الحيوانات.

الأمر الثاني

إن محمود باشا يعرف معرفة تامة ان سكان ولاية تهامة وما جاورها بيئتهم لينة ومسالمة وإدارتهم سهلة لا تكلف ما يلزم لإدارة ولاية صنعاء وما ضم إليها لان سكان ولاية صنعاء طباعهم شديدة وغير قابلين لتحمل زيارة ما يفرض عليهم من التكاليف المالية والعينية وميالين للمقاومة وعدم الطاعة فقد كانت إثناء ولاية محمود باشا غير مستقر الا بضعة أشهر حتى ظهرت الاضطرابات في هذه الولاية ونشبت الحروب بين الموطنين والوالي محمود باشا استغل الإمام يحيى شرف الدين وابنة المطهر التذمر لدى المواطنين ضد تجاوزات محمود باشا فتزعموا المقاومة واستولوا على مناطق شاسعة من ولاية اليمن.

وفي جانب أخر عندما علم الإمام شرف الدين وابنة المطهر بسواء التفاهم بين رضوان باشا ومراد باشا استغلا هذا الوضع وتقربا من مراد باشا نكاية برضوان باشا حتى تمكنوا من الاستيلاء على جميع مناطق ولاية صنعاء وهذا الأمر لم يطاوع الباب العالي فتم رفد الولاية بعدد من التشكيلات العسكرية المختلفة من الانكشارية والخيالة والهجانة لمساعدة الأجهزة الإدارية في تنفيذ مهامها بموجب الاختصاصات المحددة لها وإعادة المناطق التي استولى عليها شرف الدين .

بهذا القدر تبرز أهم ملامح التنظيم الإداري لولاية اليمن إثناء الحكم العثماني الأول 1517-1635 دون الحاجة للدخول في تفضيلات التنظيم الإداري للولاية خلال هذه الفترة لان المقام لا يسمح بذلك سؤ من حيث الوقت أو من حيث الموضوع اذ يمكن تناوله بشكل أوسع في وقت لاحق تسمح الظروف الزمنية والموضوعية بذلك .

والجدير ذكره ان محمود باشا من الشخصيات الذكية القادرة على استغلال الوقائع و المناسبات فهو في بداية مشواره عتيق محمد باشا نائب الشام وبالمصادفة وهو في طريقة إلى مصر الشام التقى بداوود باشا الواصل من سرايا السلطان وكان في ذلك الحين يشغل وظيفة خزينة دارسي ولما عرف محمود باشا مكانه داوود باشا في الباب العالي وعلاقاته الواسعة مع أشخاص كثيرون يحتلون مناصب مختلفة في الباب العالي والولايات الأخرى مثل مصر والشام والحجاز واليمن وانه سيستفيد منه اذا أحسن تعامله معه فقام بخدمته وصار خدام له فانبسط وانشرح صدر داوود باشا وذكر له الجميل فلما وصل إلى مصر أرسله مع خلعه للسيد شريف مكة وبعد ذلك صار أمير الحج المصري .

ونظرا لفطنته وقدرته على كسب رضى وعطف الآخرين فقد تقرب من الوزير علي باشا الذي جعله بعد ذلك احد الأمراء المحافظين بمصر واستمر بترقيته حتى وصل إلى بكلريكي اليمن بدلا عن مصطفى باشا قره شاهين وتوجه إلى اليمن ووصلها في شهر صفر سنه ثمان وستين وتسعمائة واستقبل استقبلاً حافلاً من جميع العمال والعساكر والامنا في اليمن وقد موله الهدايا منها النقود والخيول الكثيرة ، وكان لهذا الاستقبال والهدايا التي قدمت له دور كبير في فتح شهيته للحصول على المال فما ان باشر عملة أول عمل قام به استدعى أمين دار ضرب العملة عبد الملك اليمني وأمر بصلبة ومصادرة ثروته الكبيرة ذكر ان سبب صلبة الادعاء به زوراً انه غش المسكو كات الذهبية بالنحاس والفضة مع ان غشى المسكوكات لم يكن بفعله وبسببه وإنما كان بفعل البكلريكيه السابقة

وقد استمر محمود باشا بتصرفاته الهوجا وافقاره للمواطنين من خلال فرض التكاليف المجحفة فكانت النتائج وخيمة على استقرار الولاية وظهور المقاومة العنيفة من قبل المواطنين ، لأن الإجراءات و السلوكيات التي اتبعها ضد المواطنين والغشن السابق للعملة قد أدت إلى فقد العملة قيمتها فساءت أحوال الناس وبالدرجة الأولى العساكر حيث أصبحت مرتباتهم غير ذي قيمة دفع العساكر لظلم الرعايا فاشتدت المعارك بينهم وبين المواطنين فطلب من الباب العالي اعفائة من البكلريكيه وكرر مطالبته العزل واستبداله بغيره لأنه يشعر بأنه غير قادر على العمل فاستجاب الباب العالي لطلبة وتم تعيين رضوان باشا بدلا عنه كما سبق الإشارة .

المحور الرابع التنظيم والتقسيم الراداري الذي استمر العمل به .

بعد ان اشتد القتال بين الإمام شرف الدين وابنه المطهر من جانب والعثمانيين في الجانب الآخر واستيلائهما على اغلب مناطق اليمن تم عزل رضوان باشا من ولاية صنعاء ولم يبقى وجود للموظفين العثمانيين الا بولاية زبيد وما جاورها حتى غرب تعز في هذه الفترة تعرض الموظفين والعساكر العثمانيين للتضييق والمحاصرة في مناطق تهامة و تعز و زبيد وما جاورهما وإحجام المواطنون عن دفع الواجبات الشرعية والرسوم والضرائب الأخرى واشتدت المعارك واتسعت الاضطرابات واشتهرت ولاية اليمن عند الموظفين العثمانيين بجميع إرجاء الدولة بأنها منطقة خوف كانت النتائج عدم طاعة بعض الولاة للإحكام السلطانية بتعينهم أمراء لولاية اليمن ومنهم مصطفى بك ومحمد بك الذين كانا سناجق بمصر حين صدر الحكم السلطاني فصدر حكم سلطاني اخر قضى بان يتولى سنان باشا ولاية اليمن وقيادة العساكر السلطانية التي ستتوجه إلى اليمن وقتل كل من مصطفى بك ومحمود بك لعدم إطاعة الأوامر السلطانية بتولي ولاية اليمن.

وقبل سنان باشا الحكم السلطاني وجمع عساكر مصر وتوجه بها إلى اليمن ووصل إلى جازان بولاية اليمن في أخر شهر رمضان من عام 975 وكلما ضبط منطقة يقوم بتنظيم الإدارة فيها وتعيين أمرا عليها مع مفرزه من العساكر وعدد من الموظفين اللازمين لإدارة المناطق حتى تمكن من بسط نفوذ الدولة العثمانية على اغلب مناطق اليمن من تعز وعدن جنوبا وحتى جازان و صعده ونجران شمالاً وعقد الصلح مع الإمام المطهر الذي طلب المصالحة مع الوزير سنان باشا وبذل الطاعة للدولة العثمانية والاعتذار عن ما بدر في الفترة السابقة معللا ذالك بان ما حدث من حروب واضطرابات كانت بدون رضاه وإنما من قبل المواطنين وزعامتهم الذين لاقوا الظلم من قبل الولاة السابقين وحلف اليمين بعدم العودة إلى ما سبق فقبل عذره الوزير سنان باشا وأجاز تولية على إمارة صعده بشرط ان يدفع خراجها كل عام وإذا تأخر تبطل ولايته وقبل ذلك واستقرت ولاية اليمن و من ثم استقر التنظيم والتقسيم الإداري للولاية بولاية واحدة مكونة من ثلاثة أقسام جميعها خاضعة للسلطة العثمانية كما يلي27:

القسم الأول

منطقة صعده وما جاورها ويحكمها الإمام المطهر شرف الدين بحيث يتولى تعيين العمال والعاملين بهذه المنطقة من الأشخاص القريبين منه وتحت إشرافه ورقابته وله حق جباية خراجها وإرسالها للوالي العثماني بصنعاء[28]

القسم الثاني

جميع المناطق التهامية والجبلية من جازان و زبيد وتعز وعدن وصنعاء وكل المناطق المجاورة لها ويتم تعيين الولاة وبقية العمال والموظفين بهذه المنطقة من قبل الباب العالي و بنظرهم يتم جباية الخراج

والرسوم والضرائب الأخرى ويتم الصرف منها النفقات اللازمة للعاملين بهذه المنطقة من المدنيين والعسكريين وما زاد يرسل إلى الباب العالي مع ما يتم تحصيله من المناطق الأخرى

القسم الثالث

ويضم إقليم حضرموت وظفار الذين كان يديرهما بدر بن عبدا لله الكثير ي الملقب بالطويرق بموجب الحكم السلطاني المؤرخ 24مارس1566الذي منح بدر بن عبدالله الكثيري تولى إدارة منطقة حضرموت وظفار وله سلطة تعيين العمال والموظفين لكل الولايات المكونة للإقليم واعطائة سلطة جباية الواجبات والتكاليف الشرعية وإرسال خراجها إلى والي إقليم صنعاء العثماني يتضح ذلك من خلال الميزانية السنوية لولاية اليمن كما أوردها الأستاذ الدكتور خليل ساحلي او علو في بحثه ميزانية ولاية اليمن للأعوام 1599-1600م المنشور بكتاب ORD:PROF. YUSUF HIKIUET BAYURA ARM GAN

المحور الخامس أسلوب إدارة ولاية اليمن إثناء الحكم العثماني الأول 1517-1635

على الرغم من إشارتنا السابقة بصورة مختصرة لأساليب تنظيم وتقسيم ولاية اليمن الا انه من الصعب رسم صورة واضحة ودقيقة عن الأسلوب الإداري الذي أتبعة العثمانيون في إدارة ولاية اليمن إثناء حكمهم الأول 1517-1635 سواء من حيث التسميات للتشكيلات الإدارية أو من حيث تسميات القيادات الإدارية لهذه التشكيلات وتوزيع الصلاحيات والاختصاصات وتحمل المسئوليات لقلة المادة التاريخية للوضع الإداري لان المادة التاريخية الموجودة اهتمت كثيرا بالمسائل العسكرية والأمنية وتطور الإحداث السياسية والعسكرية وعلاقة مواطني الولاية والموظفين العثمانيين بالأمراء المحلين من ال شرف الدين وال القاسم أكثر من اهتمامها بالمجال الإداري الذي يمكن ان يستشف من المواضيع المالية والسجلات التي أعطيت اهتماما كبيرا يعبر عن الأولويات التي كانت محل اهتمام الدولة العثمانية اذ كانت السجلات بجميع أنواعها السمة الرئيسية للنظام الإداري والمالي والشرعي للدولة العثمانية حيث تعددت أنواع السجلات وأعطيت اهتمام كبير من قبل السلطات المركزية والمحلية المختلفة ظهر هذا الاهتمام من خلال تنظيم وترتيب تلك السجلات كل عام حيث كان يتم تدوين جميع الأنشطة للهيئات المحلية والتشكيلات الإدارية المدنية والعسكرية والاحتفاظ بها حتى وقتنا الحاضر حيث يتم إعداد الدراسات والبحوث المختلفة لمحتويات تلك السجلات من ذلك البحث الذي قام بإعداده المرحوم الأستاذ الدكتور خليل ساحلي اوغلو تناول فيه بعض تفصيلات ميزانية اليمن للأعوام 1599-1600 كما تضمن البحث الإشارة إلى عدد سناجق الولاية في تلك المرحلة وهي سنجا ق صنعاء وسنجا ق جازان وسنجا ق زبيد وسنجا ق تعز وسنجا ق حضرموت وسنجا ق صعده "وهي الأقاليم "المكونة لولاية اليمن كان عددها ستة سنجا ق تتفرع عنها تقسيمات فرعية أطلق عليها تسمية الولايات التي تساوي مديرية في التقسيم الإداري المعمول به في هذا الوقت وقدر عددها بسبعه وسبعون ولاية شاملة للمناطق التي أخضعت لإدارة المطهر شرف الدين بصعده وما جاورها وإقليم حضرموت الذي كان خاضعاً لبدر بن عبدا لله الكثير ي الملقب بالطويرق.

كما أشار الأستاذ الدكتور سيد مصطفى سالم في كتابة الفتح العثماني الأول لليمن 1537-1635م إلى ان اليمن كانت مقسمة تسعة سنجاق (ألوية) هي (صنعاء – المخاء زبيد – تعز – كوكبان – صعده –

الطويلة – مأرب – عدن) استند في تقدير عدد سناجق الولاية إلى كتاب سادع الحصري (البلاد العربية والدولة العثمانية) الذي بدورة استند إلى الرسالة التركية التي عنوانها فوانيين آل عثمان قام بتاليف الرسالة علي أفندي عام 1665 عندما كان امينا للدفتر الخافاني.

وعلى الرغم من إشارتنا السابقة بان رسم صورة واضحة ودقيقة للتنظيم والتقسيم الإداري العثماني لولاية اليمن إثناء حكمهم الأول 1517-1635م الا انه يمكن ان نرسم صورة تقريبية للوضع الإداري خلال تلك الفترة إذا وضعنا في الاعتبار أمرين هامين كانت الدولة العثمانية تسعى لتحقيقها من خلال السيطرة على اليمن وربطها بالدولة العثمانية بصورة فعلية .وذلك تدعيما لما سبق ذكره في الفقرات السابقة الخاصة بالتنظيم والتقسيم الإداري لليمن[29] .

الأمر الأول

أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن وملاصقتها للحرمين الشريفين الذي يستدعي وجود قاعدة أمامية للدفاع عن الحرمين الشريفين وصد الغزو البرتغالي ومواجهة تواجده في البحر الأحمر والبحر العربي بعد فشل سليمان باشا الخادم والقوة التي كانت معه في مواجهة الوجود والقواعد البرتغالية في شبة القارة الهندية ومنع تحول تجارة الشرق إلى طريق رأس الرجاء الصالح .

الأمر الثاني

تشابة أوضاع اليمن في ذلك الوقت مع باقي أوضاع الإمارات العثمانية في الشر ق العربي وذلك باعتبار اليمن احد الولايات لمكونة للإمبراطورية العثمانية واحتمال التنظيم والإحكام في اليمن هي نفس النظم والإحكام المطبقة في بقية الولايات العثمانية ومن الملاحظ ان جعل اليمن قاعدة أمامية للدولة العثمانية حقق غرضين احدهما الدفاع عن الحرمين الشريفين والثاني جعل اليمن قاعدة أمامية لمهاجمة التواجد البرتغالي في البحار العربية وحماية أهم المضايق التي تمر بها التجارة بين الشرق والغرب مضيق باب المندب وخليج عدن .

وقد استمر اهتمام الإمبراطورية العثمانية بربط ولاية اليمن بالعثمانيين منذ عام 1538 وحتى عام 1918م فكلما حاولت الانسحاب من اليمن عادة إليها مرة أخرى برغم الاضطرابات وشدة المقاومة التي كانت تواجهها من قبل اليمنيين[30].

وبالإضافة إلى الاعتبارين السابقين المتعلقة باهتمام الدولة العثمانية بالسيطرة على ولاية اليمن وحتى يتم تقريب العوامل التي يمكن اعتبارها عاثقاً امام رسم صورة واضحة وكاملة عن الوضع الإداري في ولاية اليمن خلال هذه الفترة تشير إلى بعض العوامل الهامة وهي :

1. ان ولاية اليمن لم تشهد استقراراً تاماً بجميع الأقاليم فلم تكن السيطرة العثمانية على ولاية اليمن تامة فقد كان الأئمة من آل شرف الدين وال القاسم يسيطرون على مناطق تتسع أحيانا وتطبيق أحيانا أخرى ففي بعض الأوقاف تسيطر الحكومة العثمانية على جميع مناطق اليمن عدى بعض المناطق الجبلية الوعرة ثم تنحسر حتى تفقد سيطرتها على معظم أجزاء اليمن عدى منطقة زبيد وما جاورها التي استمرت تحت السيطرة العثمانية حتى انسحابها من اليمن للمرة الأولى عام 1635.
2. عدم استقرار الوضع الإداري لعاصمة الولاية حيث كانت عندما يتسع نفوذ السيطرة العثمانية تتخذ من مدينة صنعاء عاصمة لها وحينما ينحسر نفوذها ويتسع نفوذ ألائمة تنتقل العاصمة إلى مدينة زبيد ويعد هذا أهم أسباب عدم استقرار الوضع الإداري وتنوع التشكيلات الإدارية كما هو

الحال بالنسبة للولايات العثمانية الأخرى التي لم تتغير عواصمها فتطورت فيها التشكيلات الإدارية والاختصاصات والمسئوليات.

3. بعد ولاية اليمن عن مركز الدولة العثمانية جعلها في منى عن التطور الإداري الذي حصل في الولايات القريبة من مركز الدولة العثمانية فقد كان الولاة يجتهدون من فترة الى أخرى .

4. تشعب مصادر النظم العثمانية بين النظم التركية المستمدة من البيئة الأصلية للأتراك وبين الحضارات والنظم الفارسية والعربية والكردية وما ورثته من الحضارة البيزنطية التي كانت حاكمة للقسطنطينية قبل الفتح العثماني لها بقيادة السلطان محمد الفاتح بمعنى ان النظم الإدارية العثمانية كانت خليط من الحضارات المختلفة حيث كانت البيئة العثمانية قابلة للاستفادة من كل مفيد.

5. هذا التنوع في النظم الإدارية العثمانية الموجودة في ذالك الوقت جعلها صعبه التطبيق بولاية اليمن نظر لطبيعة التضاريس الجغرافية الوعرة وتناثر السكان بتجمعات سكانية صغيرة في الجبال الكثيرة الوعرة بالإضافة إلى البيئة القبلية واشتداد المواطنين اليمنيين إلى الموروث القبلي بحيث كانت العادات والأعراف القبلية أكثر تأثيرا في المجتمع من النظم الإدارية التي تسعى الدولة العثمانية لفرضها في كل الولايات العثمانية .

6. نظراً لعدم الاستقرار والوضع المضطرب بولاية اليمن إثناء الحكم العثماني الأول فقد اتسم التنظيم الإداري بالسمة العسكرية فقد كان الوالي هو القائد للقوة العسكرية الموجودة بولاية اليمن وتم تنظيم التشكيلات الإدارية المساعدة لها وفقاً لأساليب التنظيمات العسكرية وفي نفس الوقت كان يتم إسقاط التنظيم الإداري في مركز الولاية على التقسيمات الإدارية الأدنى على مستوى السنجا ق والمستويات الادني من ذلك .

وكيفما كان الأمر فأنة يمكن ان ترسم صورة مصغرة للتركيب التنظيمي للجهاز الإداري بولاية اليمن كما يلي[31] :

- يكلربكي الولاية = الوالي كان يتمتع بسلطات وصلا حيات الإشراف الكامل على جميع الإشطه العسكرية والمد نيه
- كتخذ ا = نائب الوالي كان يعاون الوالي في الإشراف والرقابه على جميع الانشطه بالولايه
- الصو باشي = متصرف السنجاق أو حاكم الأقاليم هوالمسئول عن ادارة السنجاق
- اللائي = وهو القائم مقام حاكم القضاء وكان يقوم بقيادة 250 جندي يساعدونه في اداء مهامه في ادارة القضا
- المفتي = المفتي يقوم بعملية الفتوى وحل المنازعات القضائية اي قاضي الولاية او المقاطعة
- الرئيس أفندي 0 هوالاستاذ الذي يعقد حلقات الدرس ويشرف على الجوانب التعليميه
- الدفتر دار مدير المالية بالولاية والسنجاق او المقاطعة او المديرية

- مجموعة من الموظفين الإداريين الملازمين المتخصصين بالإعمال الحسابية والكتابية والمخزنية وفقاً للتخصصات المركزية
- وكان للبكلريكي والى الولاية و أمير أمراء السناجق والمقاطعات سلطات واسعة على جميع العاملين بالولاية مدنيين وعسكريين وتقع على مسئوليته تحقيق الأمن والاستقرار وإخضاع جميع مناطق الولاية لنفوذ الدولة العثمانية ولة الحق في الإشراف على التشكيلات المحلية كما يشرف إشراف كامل على تحصيل الأموال العامة كا الزكاة والضرائب والرسوم وكل التكاليف التي تفرضها الدولة ويقوم بالصرف منها ما يلزم إنفاقه على الموظفين الإداريين والقوة العسكرية الموجودة بالولاية وما زاد على ذلك يتم إرسالها إلى اسطنبول نهاية كل سنة وقيل ان إيرادات الولاية في احد ا لسنوات بلغت 500 الف ذهباً يرسل منها إلى اسطنبول حوالي خمسين الف ذهباً .
- وكما شرنا سابقا فقد كان يعاون البكريكي في تسيير أمور الولاية كتخذ اي نائب الوالي وبقية التشكيلات التي تليه المبينة أعلاه كل واحده منها تؤدي المهام الموكلة إليها حسب التخصص المحدد بالنظم الإدارية المختلفة[32] .

النتائج والتوصيات

يعتبر موضوع البحث من المواضيع التي لا تكتسب أهميتها في مرحلة زمنية لتحقيق غرض محدد تنتهي بانتهاء زمانه اذ ان أهميته تظل دائمة ومتجددة بصفة دائمة ومستمرة فكل الأزمنة هو لها مطلوب في الماضي والحاضر والمستقبل وتظل الحاجة له في كل الأزمنة وله فوائد وعبر لا يستغنى عنها ما دام المجتمع والدول موجودة .

هذا الموضوع الذي نقصده هو التنظيم والتقسيم الإداري بصفه عامه وبولاية اليمن إثناء الحكم العثماني الأول بصفه خاصه فعلى الرغم من ضيق البحث فان فوائد جمة تم الحصول عليها من خلال النتائج التي توصلنا إليها التا ليه رغم محدوديتها :-

أولا النتائج :-

1. تبين من خلال المحاور القصيرة التي أوردناها في البحث ان التنظيم والتقسيم الإداري من الأمور التي لا غنى عنها لوجود دولة قوية قادرة على الإيفاء بواجباتها نحو المجتمع بصورة مرضية .
2. ان موضوع التنظيم والتقسيم الإداري للدول احتل مكاناً مرموقاً عبر مراحل التاريخ قديمة وحديثة .
3. على الرغم من بدائية التنظيم والتقسيم الإداري فقد وضع في مرتبة متقدمة من اهتمام الدول وقد كان مطلباً من المطالب التي اهتمت بها الدولة العثمانية منذ نشأتها
4. ان التنظيم والتقسيم الإداري كان مطلوبا حتى مع وجود الاضطرابات وعدم الاستقرار .
5. ان الجانب الإداري لم يعطي حقه من البحث والتحليل لقلة المادة التاريخية وان البحث عن الوثائق المتعلقة بالموضوع والتي قد تكون موجودة بأرشيف طوب كابي سرايا من الأهمية بمكان .

6. ان اقتراح محمود باشا تقسيم ولاية اليمن ولايتين كان الهدف الخفي للمقترح انتقامي مما جعلة غير قادر على الاستمرار والدوام وان الاسلوب الذي اتبعه محمود باشا لايزال يؤثر على بعض القاده الاداريين في وقتنا الحاضر.

ثانياً التوصيات

وبناء على ما ذكر من النتائج الأنف الذكر نوصي بالاتي .

1. العمل على إظهار الوثائق المتعلقة بالتنظيم الإداري للفترة الزمنية المحددة بالبحث والتي يحتمل وجودها بأرشيف طوب كابي سرايا باسطنبول ووضعها في متناول الباحثين .

2. ان على من يقوم بإجراء تقسيم إداري ان يستعين ويتعض بما أظهره هذا البحث من أهداف خفية سعى لتحقيقها محمود باشا باقتراح تقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين من غير تمعن بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعسكريةوماترتب على ذالك من نتائج سلبيه جعل ذالك التقسيم غير ذي جدوا0

3. ان التوسع في التشكيلات الإدارية يستلزم قبل اجرى التقسيم تدبير مصادر دائمه للنفقات المالية المطلوبه لها ولابد من مراعاتها .

4. ان التنظيم والتقسيم الإداري السليم مهم لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني والعسكري ويجب ان يكون بعيداً عن المكايدة وان يكون عملا من عوامل تحقيق التكامل بين التقسيمات المختلفة .

الهوامش

[1] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الأول لليمن 1538-1635 سلسلة إصدارات جامعة صنعاء الطبعة السادسة 2007 صـ23-35.

[2] العزير عبدالكريم علي : الباعث المشترك للصراع في اليمن مطابع الغلاقات العامه الطبعه الاولى 2006صـ34.

[3] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الأول لليمن صـ34

[4] سلطان ناجي : التاريخ العسكري لليمن 1539-1967 دراسة تحليلية سياسية تبحث عن ارتباط وتطور المؤسسات والأنشطة العسكرية دار العودة بيروت الطبعة الثانية 1988 صـ 47

[5] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الأول لليمن صـ85

[6] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الأول لليمن صـ 85

[7] النهروالي قطب الدين محمد بن احمد البرق اليماني في الفتح العثماني تاريخ اليمن في القرن العاشر الهجري مع توسع في اخباار غزوات الجراكية والعثمانية لذلك الفطرية دار التنوير للطباعة والنشر بيروت لبنان 1986/1407 الطبعة الثانية صـ 34 .

[8] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 34

[9] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 20

[10] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الأول لليمن صـ106

[11] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الأول لليمن صـ107

[12] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الأول لليمن صـ105

[13] YAVUZ HULUSI . KABE VE HAREMYN ICN YEMENDE OSMANLI HAKUMYAT S 182

[14] YAVUZ HULUSI KABE VE HARE MEYNS 177

[15] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 86

[16] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 86

[17] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 80

[18] سلطان ناجي : التاريخ العسكري اليمن صـ 91

[19] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 128-139

[20] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 134-135

[21] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الاول لليمن صـ324-325

[22] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 95

[23] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الاول لليمن صـ95

[24] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الاول لليمن صـ288-293

[25] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 98

[26] النهروالي قطب الدين . البرق اليماني في الفتح الثماني صـ 167

[27] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الاول لليمن صـ277

[28] العزير عبدالكريم علي الباعث المشترك للثراع في اليمن صـ45

[29] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الاول لليمن صـ494
[30] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الاول لليمن صـ495
[31] سالم سيد مصطفى : الفتح العثماني الاول لليمن صـ497
[32] احمد راشد باشا تاريخ يمن وصنعاء بالغة العثمانية طبعة اسطنبوال 1230 صـ 257